الأصول النحويّة عند الشيخ
محمد كريم خان الكرماني (1288هـ)
في كتابه التذكرة في علم النحو

د. عمّار كزار حسين الفتلاوي
وزارة التربية / مديرية تربية محافظة النجف الأشرف

الملـخّـص

لكلِّ علم من العلوم لا بد له من أدلة وأصول يرجع إليها الدارسون في تأسيس قاعدة أو إثبات حجة , وهذه الأصول تختلف من علم لآخرَ بحسب مشارب هذا العلم ومكوناته , وعلم النحو مثلما هو معروف أسس وقُعّدت قواعده بناء على كلام العرب الفصحاء والموروث العربي فسُمع منهم ثمّ قيس عليه وأُجمع على بعضه وآخرون اعتمدوا الأصل, ولم تكن هذه الأصول هي وليدة عصور متأخرة, بل هي قديمة قدم علم النحو؛ لأنَّ القبول والرفض والترجيح والتضعيف والقياس وما إلى ذلك كلّه يرجع إلى أصول إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقررة يرجع إليها النحويون, وتقسيم العلماء العرب إلى قبائل متباينة في الفصاحة منها ما يقبل كلامه وآخر يرد, واختبار العربي لقبول كلامه أو رفضه, وغيرها من الأمور كلّ ذلك من صميم علم أصول النحو, والشيخ الكرماني واحد من العلماء النحويين الذين استندوا في شرحهم للقواعد النحوية إلى أصول نحوية واضحة ونبه عليها وتمثلت تلك الأصول عنده بالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال .

الكلمات المفتاحية: الاصول النحوية، محمد كريم خان، التذكرة في علم النحو.

Summary

For every science from the sciences, it must have evidence and principles that scholars refer to in establishing a rule or establishing an argument, and these principles differ from one science to another according to the disciplines of this science and its components. It was measured and unanimously agreed upon, and others adopted the original, and these origins were not the product of later eras, rather they are as old as the science of grammar, because acceptance, rejection, weighting, weakness, analogy, etc. Arab scholars are divided into different tribes in eloquence, some of which accept his words and others who reject, and the test of the Arab to accept or reject his words, and other matters. Those principles, according to him, were listening, analogy, consensus, and taking the case.

تقديم

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الميامين إلى يوم الدين .

أمّا بعدُ ...

فإنّ علم النحو حاله حال العلوم الأخرى التي لها أصول و قواعد ينطلق منها, وهذه الأصول تُعدُّ دليلاً أو حجّةً لمن أراد أن يحتج بها؛ لذا عوّل عليها النحويون في إثبات الحكم بالحجّة؛ ليرتفع عن حضيض التقليد[1], فـ «هي نظريته التي بُنِيَ عليها, وتحت ضوئها يمكن فهم طريقة وضع أبواب النحو, ومعرفة سرّ وصول القواعد النحويّة إلينا بهذه الحال»[2], فالأصول النحويّة عند أحدهم لها معنيان الأوّل تعني القواعد الأساسية في النحو, والآخر قصدَ بها الأصول المنهجيّة والأدلة الإجمالية التي قام عليها علم النحو في مرحلةٍ من مراحل هذا العلم الذي عُني بأصول القواعد المستنبطة مما اطّرد في كلام العرب[3], وهذا ما يعنينا في هذه الدراسة, إذ عرّفه الانباري بأنّه «أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله»[4], وحدّه السيوطي قائلاً «علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّتُه وكيفيةُ الاستدلال بها وحال المستدِل»[5], وقد أرسى كتاب سيبويه تلك الأصول بانياً قواعد النحو عليها, ويتضح ذلك لنا عن طريق إحدى الدراسات المعاصرة[6], وحذا حذوه العلماء في استنباط القواعد منها, فذكر ابن جني ثلاثة أنواع من أدلّة النحو: (السماع, والإجماع, والقياس), وذكر الأنباري (استصحاب الحال), ولم يذكر (الإجماع)

على قول السيوطي[7], إلا أنّ أحد المحققين أثبت أن الأنباري صرّح بكتابه (لمع الأدلة) بالإجماع وعدّه احد الأصول[8], وبهذا تكون أدلّة النحو أربعة (السماع, والقياس, والإجماع, واستصحاب الحال), وقد تبيّن لي من خلال عرض الكرماني لقواعد النحو في كتابه أنّه استعمل أدلّة النحو جميعها (السماع, والإجماع, والقياس, واستصحاب الحال) وسأقتصر البحث على هذه الأصول الأربعة بشكل مطالب من دون التعريف بصاحب التذكرة لأننا قمنا بدراسة حياته بالتفصيل في رسالة الماجستير (الجهود النحوية عند الشيخ محمد كريم خان الكرماني).

المطلب الاول / السّماع:

للسماع أهميّة كبيرة في الدراسات ولا سيما النحويّة منها, فهو أوّل أصول النحو الذي قامت عليه قواعد النحو, ويراد به كلّ ما ورد من الأساليب الفصيحة المنقولة نقلاً صحيحاً عن العرب[9], وأطلق عليه الأنباري مصطلح (النقل), وحدّه بأنّه «الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة»[10], وعرّفه السيوطي بقوله: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن [الكريم], وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم), وكلام العرب, قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين, نظماً ونثراً, عن مسلم أو كافر, فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلّ منها من الثبوت»[11], فالفصاحة في النص على رأي الدكتور تمّام حسّان هي النصوص المأثورة التي اتّسمت بالنقاء اللغوي وعدم التأثر بلغة

الأمم المجاورة, ويستتبع ذلك بالطبع أن يكون قائلوها من العرب الفصحاء[12], لذا اتّجه العلماء قديماً إلى البادية ليسمعوا اللغة من الناطقين بها, وشاعت ظاهرة تتبع البصريين والكوفيين لكلام العرب الفصحاء الذين لم تفسد لغتهم[13], وأطلق على النصوص المسموعة مصطلح (الشواهد النحويّة)؛ لكونها تشهد بصحّة القاعدة وبما استنتجه النحويون من ضوابط على اختلاف مستويات تلك الضوابط, واشتملت هذه النصوص على القرآن الكريم, وأحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم), وكلام العرب من شعر ونثرٍ وأمثال[14]وسنلقي الضوء على هذه المسموعات من خلال عرض الكرماني لها في كتابه.

1- القرآن الكريم :

أولى الشيخ الكرماني القرآن الكريم عنايةً فائقةً وعدَّه المصدر الأساس الذي يتكئ عليه في إطلاق الأحكام النحويّة, وهذا دأب أغلب النحويين؛ وذلك لأنَّ القرآن هو الوحي المنزّل على النبي محمّد (ص) بيّاناً وإعجازاً[15], قال السيوطي: إنَّ كلّ ما هو من القرآن يجب أنْ يكون متواتراً في أصله وأجزائه فإنكار شيء من القرآن إذن يوجب الكفر»[16], وعليه لا شكَّ في أنَّ القرآن الكريم أفصح كلام العرب, بل هو قمّة الفصاحة العربيّة, وتتضح فصاحته في إيجاز لفظه وإعجاز معناه[17], فألفاظه تمثل «لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه ... وما عداها وعدا الألفاظ المتفرعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة, وكالحثالة والتّبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة»[18], وأمّا معانيه فقد بهرت ذوي الألباب[19], وهو «النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو

والصرف وعلوم البلاغة»[20].

وبهذا يكون الشاهد القرآني هو الأصل الرئيس من أصول الاستشهاد النحوية التي اعتمدها النحويون في استنباط قواعدهم, والشيخ الكرماني من أولئك النحويين الذين جعلوا القرآن الكريم نصب أعينهم في تثبيت الأحكام النحوية, فلا تكاد تخلو قاعدة أو مسألة من دون أن يورد لها شاهداً منه, ولبيان منهج الكرماني في الاستشهاد القرآني نتبع ما يأتي:

أ- الغالب في استشهاد الشيخ الكرماني يقتطع موضع الشاهد من الآية القرآنية فقط ومن دون نسبة الآية إلى سورتها, نحو قوله تعالى : «أَلا ساءَ ما يَحْكُمُونَ», و«بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ», و «حَتَّى إذا جاؤُها», و «وَما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ», وربما يعود ذلك إلى منهج النحويين في ذلك الوقت فاتبعهم الكرماني, أو أنّه اعتمد على علم المتلقي بأنّه نصٌّ قرآني[21].

ب- يورد في بعض المواطن أكثر من آية للاستدلال على مسألة ما, من ذلك قوله في باب المستثنى عندما يكون منصوباً في التام غير الموجب المؤول بنفي, نحو قوله تعالى : «وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ» , [التوبة: ٣٢], وقوله: «فَلَوْ لا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ», [يونس: ٩٨], و«فَلَوْ لا كانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنا مِنْهُمْ» [هود: ١١٦], فقال: إنّها كلّها مأوّل بالنفي[22].

وأعتقد أنَّ التأويل بالنفي في الآية الأولى أشار إليه الفراء والزجاج وعلي بن سليمان[23], وإنْ تباينت آرائهم في حقيقته, أمّا الآيتان الثانية والأخيرة فتحتمل معنى النفي أي (ما كانت قرية آمنت) [24], و(ما كان من

القرون) والتحضيض أرجح لأن فيه معنى التوبيخ كالأداة (هلا) لكونهم تركوا الإيمان بيونس (ع)في الآية الثانية[25], والآية الأخيرة كون التحضيض لأولي البقية على النهي عن الفساد لا للقليل من الناجين منهم[26], وهذا ما لم يشر إليه الكرماني فيتوهم القارئ أنّ الآيتين الثانية والأخيرة جاءتا للنفي فقط.

ت- يذكر الشاهد القرآني أحياناً لدحض القاعدة النحويّة, أو الاستدراك عليها, إذ قال:أداة الاستفهام (كأين) تأتي بمعنى (كم), وقيل إنّها بمعنى (رُبّ) والصواب هو الأول لاستعمالها في الكتاب بمعنى التكثير[27], نحو قوله تعالى «وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِير» [آل عمران: ١٤٦], و«وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُها وَإِيَّاكُمْ»[العنكبوت: ٦٠], ومن ذلك أيضاً قوله: لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لأدلّة استدلّ بها جمهور البصريين بينما يتضح عمله من خلال قوله تعالى «وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ» [الكهف: ١٨], والقول بأنّه حكاية حال محض ادّعاء, وقد يستدل كون اسم الفاعل للماضي بعطف الماضي عليه, نحو قوله تعالى : «إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَنا» [الحديد: ١٨], فإنّ المعنى الذين تصدَّقوا وأقرضوا, و«فَالْمُغِيراتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً»[العاديات:3, ٤], أي اللاتي أغرْنَ صبحاً فأثرْنَ[28], وهذا مذهب الكسائي من الكوفيين[29].

ث- يأتي بالشاهد القرآني لتقرير المسائل النحوية وتوضيحها, من ذلك قوله في باب حذف المبتدأ أو الخبر «اعلم أنّه لمّا كان بناء الكلام على الاختصار قد يُحذف المبتدأ أو الخبر إذا قام قرينة, نحو «مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ»[الجاثية: ١٥], أي فعمله لنفسه ... ونحو قوله تعالى «وَقالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ» [الذاريات:٢٩], و«أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها» [الرعد:٣٥], أي دائم »[30],

وقال أيضاً في الموضوع نفسه عندما يكون بين المبتدأ والخبر سببية, فلأجل ذلك يدخل على الخبر (الفاء)[31], نحو قوله **تعالى** «وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ» : [النحل: ٥٣], و «وَما أَفاءَ اللهُ عَلى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَما أَوْجَفْتُمْ» [الحشر: ٦].

ومن ذلك العرض يتبيّن لنا منهج الكرماني في الاستشهاد بالقرآن الكريم, إذ اعتنى به وقدّمه على غيره من مصادر السماع الأخرى؛ لأنّه «أصبح مصدراً في الوجود على الإطلاق ... فكان أولى من كلّ ما سواه بالاعتماد عليه في استنباط القواعد النحويّة»[32], وفي أغلب مستويات المعرفة.

2- القراءات القرآنية :

تُعَد القراءات القرآنية مصدراً مهماً رفد الدراسة اللغوية ولا سيما النحوية منها, بأدلّة وترجيحات اعتمدها أغلب النحويين في تثبيت القواعد, فأصبحت بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم, إن لم تكن بمرتبته من جهة توثيقها وصحّة الاستشهاد بها, ويراد بها العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها معزوّاً لقائلها[33], وعرّفها الزركشي (ت794هـ) بقوله «هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتْبَةِ الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[34]. وقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحويين منذ نشأة النحو الأولى ولا غريب في ذلك, لكون النحويين الأوائل الذين ترعرع النحو ونما على أيديهم كانوا قرآء كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي والكسائي وغيرهم ممن كان لهم أثرٌ واضحٌ في هذين الميدانين, وبعد إن تمّ تقعيد النحو واستقرّت قواعده وظهر المذهبان البصري والكوفي, اتّجه

النحويون إلى القراءات فأخذوا منها ما يؤيد رأيهم ويتماشى مع قواعدهم ومنهجهم[35], ولكن اختلف الأخذ في ذلك, فالبصريون: «أخضعوها لأصولهم, وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه, وما أباها رفضوا الاحتجاج به, ووصفوها بالشذوذ»[36], على العكس من الكوفيين الذين احتجّوا بها وعقدوا عليها ما جاء فيها كثيراً من أحكامهم[37].

أمّا الكرماني فلم يختلف عن سائر النحويين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية, بل أدرك أهميتها وما لها من أثر كبير في الدرس النحوي, إذ بلغ عدد استشهاده بها أحدى وخمسينَ موضعاً, فاستعان بها لإثبات الحكم النحوي وتقويمه تارةً, ولقضايا لغويةٍ تارةً أخرى, ويمكن بيان موقفه منها وطريقة عرضه عن طريق ما يأتي :

أ ـ الاستدلال بالقراءات في تثبيته للأحكام النحويّة, من ذلك ما فعله في باب حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه ليحلّ محلّه, إذ اشترط موافقاً رأي الجمهور[38] أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف يكون بمعناه في الغالب, نحو (ما مثل زيد ولا أخيه يقولان ذلك) أي (مثل أخيه), ولكن قد يبقى المضاف إليه على جرّه, نحو قوله: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» [الأنفال: ٦٧], بجرّ (الآخرةِ) على قراءةٍ أي (عمل الآخرة), أو (ثواب الآخرة)[39], وهي «قراءة سليمان بن جمّاز المدني, وبذلك خرجت على حذف المضاف, وإبقاء المضاف إليه على جرَّهِ»[40]. وأحسب أنَّ المثال الأوّل خلوٌ من الحذف؛ لأنَّ المعنى واضح في شمولية زيد وأخيه في الكلام, وإبعادهما عن القول, ولو قدرّنا الحذف بـ (مثل) لأصبح المعنى (ما مثل زيد ولا أحدٌ يشبه أخيه), وهو بعيد جداً, وهذا نظير ما ذهب إليه الفراء في نحو: (قطع الله

يدَ ورجلَ من قالها), إذ قال الاسمان مضافان إلى (من قالها) ولا حذف في الكلام[41], أمَّا تقدير المحذوف في الآية فأجمع عليه بعض المفسرين[42], لكنني لا أجد حذفاً فيها, فالمعنى واضح من السياق بأنّ الله تعالى يريد من المسلمين أنّ يعملوا بما أمرهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) به, لينفعهم عملهم يوم الآخرة, فضلاً عن ترك التقدير أولى من التقدير.

ب- السمة الغالبة في منهجه عدم نسبة القراءات إلى أصحابها, وذلك لأنّه استشهد بإحدى وخمسين قراءةً لم ينسب إلا سبعةً منها, فمن التي نسبها حينما أورد الكلام عن إضافة اسم الزمان إلى الجملة قال: «يجوز فيها الإعراب على الأصل والبناء على الفتح نحو قول النابغة الذبياني:

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ

بخفض حين وفتحها وإن كان ما وليها فعلاً مضارعاً أو جملة اسميّة, فعند الكوفية الإعراب أرجح وعند البصرية واجب[43], ويرد البصرية قراءة نافع[44] في كتاب الله تعالى: «قالَ اللهُ هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» [المائدة: ١١٩], بفتح كلمة (اليومَ) »[45], ويتضح من النص أنّ الكرماني وافق الكوفيين في الترجيح, فيكون إعراب لفظة (اليومَ) مبنية على الفتح؛ لإضافتها إلى أسماء الزمان أي المفعول فيه, وأخال أنّ الأفعال لا تضاف ولا يضاف إليها إلا في حالة تقديره بالمصدر[46] وهذا تكلّف واضح, ومن القراءات التي لم ينسبها[47] ما جاء في باب المستثنى المتصل غير الموجب, فقال يجوز فيه الوجهان, نحو: (ما جاء القوم إلا زيد) ويجوز أن تقول (إلا

زيداً), ومنه أيضاً (قليلاً) في قراءة قوله: «ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ» [النساء: ٦٦], وهي قراءة ابن عامر[48], فيكون الرفع على البدل من الضمير في كلمة (فعلوه) والنصب على أنّه صفة لمصدر محذوف والاستثناء مفرّغ أي (ما فعلوه إلا فعلاً قليلاً منهم)[49], وهو رأي أغلب النحويين[50].

ج- مثَّل الكرماني بالقراءات الشاذة لإثبات الحكم النحوي في أربعة مواطنٍ رفض منها قراءتين وقبل ما تبقّى, فالتي رفضها ما قاله في الفعل المبني للمجهول: «إنَّ كلَّ مفعول لفعل فاعل يكون مطلقاً ذاتياً أو وصفيّاً أو من حيز المفعول به يجوز إسناد فعل المفعول إليه, وإلا فلا, وهل يجوز مع وجود المفعول به إسناد الفعل إلى الحال أو التمييز؟»[51], ثمّ قال :ولا معنى لقولك: (ضُرِب راكبٌ زيداً), ولا استدلالهم بقراءة شاذة في قوله: «لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ» [الجاثية: ١٤], ببناء الفعل (يجزى) للمجهول أي ضمّ الأول وفتح ما قبل الآخر وإقامة المصدر مقام الفاعل, فإنّها ليست بشيء, ولو كانت صحيحة ما تركت ولا كلّ قارئ مصيب منبئ عن الوحي[52], وهذه قراءة أبي جعفر[53] التي استدل بها الكوفيون في تجويز إقامة غير المفعول به نائباً فاعلاً للفعل المبني للمجهول في حال تقدمه على المفعول به كـ (كالمصدر والظرف), أمّا الجمهور فمنعوا ذلك[54] وأيدهم الكرماني فيما تقدّم.

أمّا التي قبلها مع شذوذها فيتضح ذلك في الجملة الشرطية عندما يكون جوابها فعلاً مضارعاً مرفوعاً, نحو قوله: «أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٨], برفع الفعل (يدركُكم) في الشواذ[55] وهي قراءة طلحة بن سليمان[56], وعضّد القراءة بقول الشاعر[57] :

يا اقـرعُ بـن حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرعْ أخوك تصرعُ

فقد جاء الفعل المضارع (تصرعُ) مرفوع مع أنّه مسبوق بأداة الجزم التي تجزم فعلين, وهذا ما وسمه العلماء بأنّه ضعيف[58] , وقد استعمل الكرماني القراءات في مواضع أخرى للاستدلال على تثبيت أحكامٍ صوتية[59] أو نحوية[60] أخرى لكن لا يسعنا المجال خوفا من الإطالة .

3- الحديث الشريف :

عُرِّف الحديث بأنَّه اسم من التحديث وهو الإخبار ثم سُمِّي به قول أو فعل أو تقرير نُسب إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم), وأدخل بعض من علماء الحديث والأصول في تعريفه ما كان من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم[61], فكلام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يُعَدُّ المنبع الثري والرافد الذي غذّى المصادر بالشواهد اللغوية, ولا سيما النحوية منها, فأغنت اللغة العربية بأساليب جديدةٍ تدخل في استعمالاتها[62], ووصف الدكتور عبد الرحمن أيوب الحديث الشريف بأنّه «من وجهة النظر اللغوية نثر موضوعي يستعمل اللغة استعمالاً عملياً»[63], ونقل الجاحظ (ت 255هـ) في كتابه رأياً ليونس بن حبيب أنّه قال: «ما جاءنا عن أحدٍ من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله (ص) »[64], وبهذا فلا يماري أحدٌ بأنَّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أفصح وأبلغ لساناً في العربية ما بعد القرآن الكريم, بل لا يُعْرَفُ كلامٌ «قط أعمُّ نفعاً ولا أصدق لفظاً ولا أعدل وزناً ولا أجمل مذهباً ولا أكرم مطلباً ولا أحسن موقعاً ولا أسهل مخرجاً ولا أفصح عن معناه ولا أبين عن فحواه من كلامه (ص) »[65].

ومن المعروف أنَّ النحويين -قديماً وحديثا- استشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته وكذلك بكلام العرب الفصحاء -شعراً ونثراً- في تقعيد القواعد النحوية وغيرها بكَثْرَةٍ, أما الحديث الشريف فلم يحظَ بالعناية والاهتمام من النحويين في هذا الميدان بصورةٍ عامةٍ, إذ كان استشهادهم به قليلاً إذا ما قورن بالقرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب.

أمّا الشيخ الكرماني فقد استشهد بالحديث النبوي الشريف وبكلام أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة (رضي الله عنهم), إلا أنّه كان مقلاً فيه شأنّه في ذلك شأن أوائل العلماء ومن تابعهم, فوصل مجموع ما استشهد به أثنين وأربعين حديثاً بعضها لم تنسب إلى قائلها, فاستشهد بستة أحاديث للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منها: في موضوع دخول « (الواو) على (إن, ولو) المدلول على جوابهما بما تقدّم وتسمّيان بالوصليّتين ولا تدخل إلا إذا كان ضد الشرط أولى بذلك المقدّم الذي كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط, نحو: (أكرمه وإن شتمني), ونحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) (اطلبوا العلم ولو بالصين)[66] »[67], ومنه أيضاً في ما قاله في باب حذف خبر (لا النافية للجنس), إذ قال: «وقد يحذف الخبر إبهاماً لحكمة احتمال معانٍ كثيرةٍ تعظيماً للأمر, نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم), «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »[68] »[69], وأحسب أنَّ الكلام الظاهر أكثر دلالةً من المحذوف, وأقرب إلى فهم المتلقي لإدراك النص والحكم عليه, فالجملة تامة الإسناد؛ لوجود اسم (لا النافية للجنس:صلاة), والخبر (لجار المسجد), والدليل على ذلك أيضاً وجود (لام) الجر التي تفيد الإلصاق فلصقت الصلاة بجار المسجد وتمّ الكلام .

أمّا أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) المعلنة بأسمائهم فكان لها النصيب الأكثر في الاستشهاد إذ بلغ عددها تسعة وعشرين حديثاً, منها ما ذكره في مجيء اللام لمعنى الجنس إذ قال[70]: وقد تكون (اللام) لدلالة الجنس على الاستغراق لجميع الإفراد كما روى أنَّ أبا جعفر (عليه السلام) قال عن قول الله: «الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعالَمِينَ» [الفاتحة: ٢], «ما تركت ولا بقّيت شيئاً جعلت جميع أنواع المحامد لله عزّ وجلّ فما من حمد إلا وهو داخل فيما قلت»[71], فـ(اللام) في كلمة الحمد أعطت دلالة الحمد الكلي الجامع لجميع أفراده البالغ أقصى درجات الكمال[72] فسمّيت استغراقية؛ لشموليتها, ومن ذلك أيضاً ما استدلّه الكرماني على أنَّ (أو) تأتي للتخيير فقال: «وأمّا (أو) فللتخيير بعد الطلب, نحو: (تزوّج زينب أو أختها) وعن أبي عبد الله (عليه السلام) «كلُّ شيءٍ في القرآن (أو) فصاحبه فيه بالخيار يختار ما يشاء وكلّ شيء في القرآن فمن لم يجد فعليه كذا فالأول الخيار»[73] »[74], وهذا ما اتفق عليه النحويون[75].

وقد استشهد بحديث الصحابي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في معنى (لو) الشرطية إذ قال:اختلف النحويون في معناها فمنهم من قال: أنها أداة امتناع لامتناع[76], وقيل أنها تفيد الشرط ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك لزم الشرط امتناعه, نحو قوله: «وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها» [الأعراف: ١٧٦], وإمّا إن كان له سبب آخر فلا[77], نحو قول عمر(رضي الله عنه): «نعمَ العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصهِ»[78], ويتضح من الحديث أنَّ معنى (لو) أداة وجود لامتناع؛ لكون الخوف موجوداً سواء كان من الله تعالى أو من غيره والعصيان لم يتحقق بسبب ذلك الشرط.

ومن المواضع التي لم ينسبها لقائل الحديث ما قاله في موضوع أداة الاستثناء عند وقوع الفعل الماضي بعدها فقال[79]: وقد تدخل (إلا) على الماضي في الاستثناء المفرّغ المسبوق بنفي, نحو: «ما أيّس الشيطان من بني آدم قط إلا أتاهم من قبل النساء» وهو منسوب إلى سعيد بن المسيب[80].

4- كلام العرب :

يراد به «كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم), وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً»[81], إذ شغل الشعر العربي منذ الوهلة الأولى العلماء, فتعلق به محبوه وسكن قلوبهم وسيطر على عقولهم, فأخذوا يتغنون به في محافلهم الشخصية والاجتماعية والدينية والسياسية هذا على المستوى الشعري, أمّا النثر فكانت له خصائص ومميزات لا تقل شأناً عن الشعر إلا أنّه أقل استعمالاً إذا ما قورن به, لذا اعتمده النحويون في الاستشهاد, بل عدّوه أصلاً من أصولها, وقسّم العلماء كلام العرب على قسمين :

أ- الشعر :

ذلك السلطان الذي حيّر العقول ولاعب الأحاسيس بكلِّ فنونه حتّى أضحى ديواناً وسجلاً وعنواناً لأمّة عريقةٍ هي أمة العرب ببيانها وجمال لغتها التي ترجمها أبناؤها بنفثات من أنين الشعر, قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) «لا تدع العرب الشعر حتّى تدع الإبل الحنين»[82], لذلك اعتنى به العلماء عناية كبيرة, وأولوه اهتماماً كبيراً, وعدّوه مادةً يحتجون بها في

مباحثهم ودراساتهم اللغوية والنحوية[83], ولا عجب في ذلك, لكونه «ديوان العرب وبه حفظت الأنساب, وعرفت المآثر ومنه تُعُلّمت اللغة, وهو حجّة فيما أشكل من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه, وغريب حديث رسول الله (ص) وحديث صحابته والتابعين»[84], فأصبح المنبع الرئيس الذي يرجع إليه النحويون والمفسرون وعلماء اللغة وغيرهم.

وفي صنيعهم هذا اهتدى به الكرماني فسار على سننهم وسلك سبيلهم, إذ اعتمد الشعر واستشهد به , وكان يتوجه إلى الذي ينضوي تحت القواعد والأصول منه, وفي منهجه لم يُعْنَ بنسبة الشواهد التي ساقها فكانت السمة الغالبة عنده[85], لذا نراه يشير إلى صاحب البيت بقوله (قال الشاعر, وقول الشاعر , وشعر الشاعر, وقوله, وأحياناً يكتفي بكلمة (نحو)), ومن ذلك ما جاء في موضوع اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره كالثواب والكلام والعطاء, إذ جوّز الشيخ الكرماني[86] موافقاً الكوفيين والبغداديين[87] إعماله إعمال الفعل وإلحاقاً بالمصدر مستنداً إلى قول الشاعر[88] :

أكُفْرَاً بعـد رَدِّ المَوتِ عني وبَعدَ عَطائِكَ المائةَ الرِّتاعا

على أنّ العطاء هنا بمعنى الإعطاء فعمل عمله[89], ولم يجز البصريون الإعمال؛ لذا أضمروا أفعالاً تعمل فيها[90], ويبدو لي أنَّ الكوفيين والكرماني أقرب إلى الصواب؛ لسببين:الأوّل أنّهما حملوا الكلام على الظاهر ولم يقدروا مضمراً, والآخر أنّه مستعمل في اللغة وإن كان قليلاً, نحو قول حسّان بن ثابت[91] :

لِأَنَّ ثَوابَ اللهِ كُـــلَّ مُـوَحِّدٍ جِنانٌ مِنَ الفِردَوسِ فيها يُخَلَّدُ

جاءت كلمة (الثواب) بصفة اسم مصدر عاملة عمل المصدر فنصت المفعول (كلَّ).

ومن الشواهد التي لم ينسبها أيضاً ما علَّقه على مسألة اسم التفضيل المجرّد عن الإضافة, فقال: «وقد يجرَّد [اسم التفضيل] عن الإضافة ... فيحلى باللام, نحو: (زيد الأفضل) فالألف واللام للعهد يعني الأفضل الذي سمعته هو (زيد) ومن ومجرورها محذوفان, فإنَّ المراد زيد الأفضل من غيره وقد يظهر[أي:من ومجرورها]»[92], نحو : قول الأعشى [93]:

وَلَستَ بِالأَكثَرِ مِنهُم حَصىً وَإِنَّمــا العِـزَّةُ لِلكــاثِرِ

ويستشف من كلام الشيخ الكرماني أنَّه جوَّز اقتران اسم التفضيل (الأكثر) المحلى بـ(الألف واللام) بـ(من) التفضيلية, وعد (الألف واللام) للعهد, في حين أنَّ المسألة عند ابن هشام «لا يجوز أن تقترن به (من) فلا تقول: (زيد الأفضل من عمر), فأمّا قوله [البيت المذكور], فيخرج على زيادة (الألف واللام) والأصل (ولست بأكثر منهم), أو جعل (منهم) متعلقاً بمحذوف مجرد عن (الألف واللام) لا بما دخلت عليه (الألف واللام) والتقدير (ولست بالأكثر أكثر منهم) »[94], وأحسب هذا فيه تكلف, فضلاً عن ترك التقدير أولى من التقدير, وما الضير لو أننا قلنا:يجوز أن تأتي (من) مع اسم التفضيل المحلى (بالألف واللام), وقيل:إنَّ (من) في البيت ليست تفضيلية, بل أفادت التبعيض فيصبح الكلام (لست من بينهم بالأكثر حصىً)[95].

وحكم الشيخ الكرماني على بعض الشواهد النحوية بالشذوذ[96], من ذلك ذكره لبيت الشاعر[97] :

يُحايي به الجَلْدُ الذي هـوَ حَازِمُ بضَرْبــةِ كـفّيه المَـلا نَفْسَ راكبِ

فحمله على الشذوذ[98], إذ عمل المصدر (ضربة) عمل الفعل فنصب كلمة (الملا) مع أنّه محدودٌ بالتاء, وجاء هذا موافقاً لآراء النحويين[99].

ونعت أيضاً بيت الشاعر[100] بالشذوذ[101] :

يا أقْرَعُ بــنِ حَابِسٍ يَا أقْرَعُ إنّكَ أنْ يُصرعَ أخوكَ تُصْرَعُ

على مسألة مجيء فعل الشرط وجوابه مضارعين, وهي مسألة خلافية[102] والراجح فيها الجزم[103], استناداً إلى قوله: «مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ» [يوسف: ٩٠].

وقد أشار الشيخ الكرماني إلى الأبيات التي وردت للضرورة[104] منها ما جاء في اتصال النون بالفعل ليت, نحو قول الله «يَقُولُ يا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً» [الفرقان: ٢٧], إذ قال[105]:ويجوز حذف النون في الضرورة كقول الشاعر[106] :

فيا لَيتي إذا ما كــان ذاكــم شَهدتُ فكنتُ أوَّلَهم وُلوجا

وكذلك ما أورده الشيخ الكرماني[107] في موضوع صرف ما لا ينصرف, نحو قول أمريء القيس[108]:

وَيَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ فَقالَت لَكَ الوَيلاتُ إنَّكَ مُرجِلي

فنوّن لفظة (عنيزةٍ) مع أنّها ممنوعة من الصرف, ونلاحظ أنّ الكرماني ذكر البيت للضرورة[109] من دون أن يبني عليه قاعدةً نحويةً, وإنّما يذكره للبيان فقط, وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على سعة اطلاعه بالمسائل النحويّة

وحفظه للشعر, فيذكر لنا أنّ هذا البيت شاذ أو ذاك ضرورة, فضلاً عن أنّه لم يقف عند حدٍّ زماني أو مكاني, بل أخذ ممن يوافق قوله العربية الفصحى.

2- النثر :

هو لغة التخاطب والتفاهم بين أفراد المجتمع التي اعتمدها النحويون أصلاً من أصول الاستشهاد, فشملت: أقوال العرب, وخطبهم, وأمثالهم, وحكمهم, وكان من المتوقع أن يكون النثر مقدّماً على الشعر في استنباط القواعد اللغوية ولا سيما النحوية منها, لكن لم يتحقق هذا لأسباب منها أنّ الشعر ديوان العرب ففيه مآثرهم ومفاخرهم ولكونه أسهل في الحفظ نظراً للأوزان والقوافي التي تحكمه, وقد نقل لنا الكرماني مجموعة من الشواهد النثرية يمكن تقسيمها على النحو الآتي :

أ- لهجات العرب :

تُعد لهجات القبائل من الشواهد المهمّة التي اعتمدها النحويون في مؤلفاتهم للاستدلال على المسائل النحويّة وتوجيهها, أو لتصحيح مذاهب النحويين, ولو استقرأنا كتب النحو لوجدنا أنّها لا تخلو من إشارات تتصل باللغات كأن يقولوا: (قال بعض العرب الموثوق بهم, أو قال ناس من العرب, أو قوم من العرب يقولون), ونجد إزاء هذا ذكراً لمجموعة من القبائل العربية كالحجاز وتميم وأسد وطيىء وغيرها من القبائل(110).

واقتفى الكرماني أثر النحويين في الاستشهاد باللهجات العربية فذكر عدداً منها في مواضع تربوا إلى الخمسة والسبعين موضعاً تصدرها بعبارات متعددة منها: (هو لغة.. , وعن.., وعلى لغة.. وحكي عن.., وعند .., ويقول

العرب.., وفي بعض ..), ففي إعمال ما النافية يظهر الاختلاف النحوي بين لهجة تميم ولهجة أهل الحجاز في إعمال (ما النافية) وإهمالها, فهي تعمل عند الحجازيين عمل ليس فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو قوله: «ما هذا بَشَراً» [يوسف: ٣١], وقوله «ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ»[المجادلة: ٢], ولا تعمل عند التميميين, نحو: (ما خالدٌ كاتبٌ), وبهذه اللغة قرأ عاصم الجحدري قوله «ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ»برفع أمهاتهم), وعلى هذا الاختلاف بين اللهجتين جوّز الشيخ الكرماني[111] لغة الحجازيين, إذ قال: وبلغتهم نزل القرآن الكريم واستدل بتلك الآيتين اللتان عُرضتا .

وقد يورد الشيخ الكرماني[112] أكثر من لغةٍ لتوضيح مسألةٍ ما, فذكر أنّ اسم الإشارة (أولاء) «ممدودة عند الحجازيين مبنية على الكسر ومقصورة عند أهل نجد وهم بنو تميم وقيس وربيعة وأسد»[113], ونجده أيضاً يشير إلى قبائل لم تدخل ضمن الإطار المكاني الذي حدده العلماء, كقبيلة بكر بن وائل التي تلحق السين بكاف المؤنث في الوقف لرفع الالتباس نحو: (أكرمتكس)[114], وقبيلة بني يربوع الذين يكسرون الياء عند إضافة جمع المذكر السالم إليها كقراءة عصاي بالكسر في قوله: «قالَ هِيَ عَصايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْها» [طه: ١٨].

ب- الأمثال :

احتج الشيخ الكرماني في كتابه التذكرة بالأمثال مستدلاً بها على توضيح بعض الأحكام النحوية, ومن استشهاده بها في باب تبيان الأحكام النحوية ما ذكره في أنواع المبتدأ, إذ قال[115]: قد يكون المبتدأ اسماً صريحاً

مجرداً من العوامل, نحو: (زيد مجتهد), أو مؤولاً بمصدر (أن والفعل) نحو: (إن تذهبوا خير لكم), أي ذهابكم, أو غير مؤول بمصدر, نحو قولهم في المثل: (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) أي سماعك بالمعيدي خير, على أن الفعل (تسمع) مرفوع على الابتداء في حال التأويل[116], واستشهد[117] به مرةً أخرى في مواضع حذف (أن) المصدرية على الشذوذ نحو قول المثل نفسه: (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه)[118] بنصب الفعل (تسمع), فحذف عنها (أن) بقرينة وجود (أن) بعدها[119], ومثّل له بمثلٍ آخر قوله: (خذ اللص قبل يأخذَك)[120], أي (قبل أن يأخذك)[121] .

ووجدت الشيخ الكرماني[122] يفسّر بعض الأمثال التي يستشهد بها, فتكلم[123] عن صلة الموصول التي تكون جملة خبرية اسمية أو فعلية مشتملة على ضمير يرجع إلى الموصول لترتبط به نحو: (الذي ضربته زيد)[124], ثمّ قال وقد تحذف هذه الصلة مع القرينة, نحو المثل المشهور: (بعد التيّا واللتي)[125] أي الداهية العظيمة أو للاشعار بأنّها داهية لا توصف, وفسّره الزمخشري في مفصله, إذ قال: «وقد جاءت التي في قولهم: (بعد التيا والتي), والتي محذوفة الصلة بأسرها والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت, وإنّما حذفوا ليوهموا أنّها بلغت من الشدّة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه»[126].

وهكذا نقف على سعة إطلاع الشيخ الكرماني على الشواهد الشعرية والنثرية ودقّته في إيرادها وإحاطته بالمقامات والمناسبات التي قيلت فيها, وهذا يوضح جانباً من شخصيته العلمية, بعد أن رأينا جانباً منها في احتجاجه بالقرآن الكريم والقراءات والحديث الشريف.

المطلب الثاني / القياس :

نستنتج ممّا سبق أنَّ السَّماع كان سبيلاً لمعرفة اللغة وأصلاً من أصولها, ثمَّ أدرك القدماء مدى أهمية تنظيم المادة اللغوية التي انتهوا إليها والوصول إلى أسس وضوابط تجمع تلك المادة تحت كليّات عامة, ووجدوا في الجمع بين القياس على الأشباه والنظائر وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية ولا سيما النحوية منها, فاتخذوا من هذه النصوص عنصراً أساساً من أسس القياس[127].

وقد عرّفه الرماني (ت382هـ) بأنّه «الجمع بين أوّل وثان يقتضيه في صحّة الأوّل صحّة الثاني, وفي فساد الثاني فساد الأوّل»[128], وكذلك الأنباري (ت 577هـ) بأنّه «تقدير الفرع بحكم الأصل, و قيل حمل فرع على الأصل بعلّة, وإجراء الأصل على الفرع»[129], وحدّه الدكتور مهدي المخزومي من المحدثين: «هو مجهول على معلوم, وحمل ما لم يسمع على ما سمع, وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة, وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت عُرفت, أو سُمِعَتْ»[130]. ويُعدُّ القياس دليلاً من أدلّة النحو, إذ ظهر في مراحله الأوّلى؛ وذلك لأنّ النصوص المسموعة محدودة والتعبيرات غير محدودة فيحمل بعضها على بعض[131], أي أنَّ الذي جمع من العرب لا يمثل كل كلامهم فاضطروا إلى القياس محاولةً منهم لحصر اللغة.

ونجد في كتاب التذكرة للشيخ الكرماني[132] أنماطاً كثيرةً من قياساته منثورةً في موضوعات شتّى, إذ اعتمده, واتخذه أصلاً يستند إليه في قبول

المذاهب النحوية وردها, ويحتكم إليه في مباحثه, وفي معرض حديثه عن خواص أفعال القلوب, قال[133]: ومن خواصها جواز اتحاد فاعلها وأحد مفعوليها معنى وجعلهما كنايتين نحو: (علمتُني منطلقاً, وعلمتَك حكيماً) بفتح التاء بخلاف سائر الأفعال, فلا يقال: (ضربتُني), بل (ضربت نفسي)؛ وذلك لأنّ هذه الأفعال نفسيّة ويمكن فيها اتحاد الفاعل و المفعول, وسائر الأفعال خارجية لا يمكن تعلّقها بالذات, فجرى مجريها (فقدتُني, وعدمتُني, وجهلتُني) حملاً علي نقيضيهما (وجدتُني, وعلمتُني), وعلى غرار ذلك أنشد الشاعر جرّان العود النميري[134]:

لَقَد كانَ لي عَن ضَرَّتَينِ عَدِمتُني وَعَمّا أُلاقي مِنهُمــا مُتَزَحــزَحُ

وقد لجأ الكرماني إلى القياس في مسألة انقطاع لفظة (لدن) عن الإضافة مستشهداً بقول الشاعر أبي سفيان ابن حرب[135] :

ومازال مهري مزجر الكلب منهم لدن غـدوة حتــى دنت لغروب

إذ قال:فتنصب غدوةً على التمييز أو إضمار (كان), والجرّ القياس وهو الغالب أي أنَّ (لدن) من الظروف التي تعمل الجر دائماً, وهذا ما ذهب إليه النحويون, وحكي عن الكوفيين جواز رفع (غدوة) بعدها على إضمار (كان) التامة واسمها[136], وجاء في المفصل في صنعة الإعراب أنّ العرب نصبت بها (غدوة) خاصة تشبيهاً لها لنونها بالتنوين لمّا رأوها تنزع عنها وتثبت[137], وهذا بعيد جداً, وقيل نَصْبُ (غدوة) حال خاصة مع (لدن)[138] .

يرى الباحث أنّ الرأي الأخير فيه وجاهة, فقد تكون لهجة من اللهجات تنصب (غدوة) بعد (لدن) دائماً كما هو الحال في لفظة (بشراً) من قوله : «ما

هذا بَشَراً» [يوسف: ٣], في لغة أهل الحجاز, وبنو تميم يرفعونها, ومثلها أيضاً قوله: «قالُوا إِنْ هذانِ لَساحِرانِ» [طه: ٦٣], وكذلك (تاء) القسم لا تعمل الجر والقسم إلا إذا اقترنت مع لفظ الجلالة[139], وعليه يمكن القول أنَّ هذه الألفاظ وردت بصيغةٍ واحدةٍ في الاستعمال وإن عزوناها إلى اللهجات لتخلصنا من التقديرات والتأويلات لطالما أرهقت النحو وزادت تعليلاته .

ومنه أيضاً قوله في المنصوب بنزع الخافض, إذ قال[140]: اعلم انه لمّا كان النصب و الجرّ عَلَمي فُضلة قد يتبادلان فيجرّ ما محله النصب وينصب ما محلّه الجرّ نحو: (مسلمات) حيث تجرّ في محلّ النصب و(إبراهيم) حيث ينصب في محلّ الجرّ, وهي بتقدير حرف الجر, ومن تلك المواضع ما سمّي بهذا الاسم الخاص فهو المفعول به الذي تعدّى اليه الفعل بواسطة حرف, فقد يحذف ذلك الحرف و ينصب ذلك المجرور تخفيفاً؛ لأنّ الفتح اخفُّ من الجرّ فيشبه الفعل بالمتعدي بنفسه و له مواضع قياسيّة و مواضع سماعيّة أمّا الأولى فإذا كان المفعول مع أنّ المخففة الناصبة نحو, قوله «أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ» [الأعراف: ٦٣], أي (من أن جاءكم أي من مجيئه), وقدِّر أيضاً (بـأنّ جاءكم)[141], فانّ عجبت يتعدّى بـ(من و أن) المفتوحة المشبهة نحو: (عجبت أنّ زيداً قائم) أي (من أنّ أي من قيامه), وقدّره الكرماني (لأنْ جاءكم)[142], وأمّا المواضع السماعية فمثل نحو: (ذهبت الشام و تمرّون الديارَ).

واختلف النحويون في إعراب المصدر المؤول, فقال قوم منهم هو في موضع نصب بنزع الخافض جريا على القاعدة: أن كلّ مجرور حُذف جارُّه انتصب تشبيها له بالمفعول به, وقال آخرون: بل هو في موضع جر بحرف

الجر المحذوف وهو وجاره متعلقان بما قبلهما؛ وذلك لأن الحذف قياسياً ولا يؤدي إلى النصب[143], ومنع الجمهور قياس حذف الجر مع غير (أن, وأنَّ), بل يقتصر فيه على السماع, وذهب أبو الحسن الأخفش (ت315هـ) إلى أنّه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تعين الحرف ومكانه, نحو: (بريت القلم بالسكين), فيجوز عنده حذف الباء[144].

وأحسب أنَّ هذا التناقض وكثرة التقديرات عند النحويين وبعض المفسرين ناتجة عن تقسيم الأفعال من حيث التعدي واللزوم إلى متعدٍ بنفسه وآخر لازم يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر, ولو أنعمنا النظر في هذه النصوص ونصوص أخرى لرأينا الواقع اللغوي يفرض علينا قسماً ثالثاً هو أنَّ بعض الأفعال يتعدى أحياناً إلى مفعول واحد بنفسه, وأحياناً أخرى بالجار[145], كالفعل (شكر) في قوله : «وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ»[النحل: ١١٤], وقوله «اشْكُرْ لِي وَلِوالِدَيْكَ»[لقمان: ١٤], وكذلك (نصحته), (ونصحت له), و(قصدته), و(وقصد له, وإليه)[146], وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على «انعدام الحواجز المقفلة بين اللازم والمتعدي, فقد يتحول اللازم إلى متعدٍ عند حذف حرف الجر ... وقد يتحول المتعدي إلى لازم»[147] .

المطلب الثالث / الإجماع :

سبق وإنْ أشرنا إلى أنَّ السماع والقياس أصلان نحويان أغنيا الدرس النحوي بالحجج والبراهين, كذلك يعد الإجماع أصلاً لا يقل قدماً عنهما, فكما أخذ النحويون الأوائل بالقياس والسماع أخذوا بالإجماع أيضاً .

ويراد به إجماع النحويين من المذهبين البصري والكوفي[148], ويأتي سيبويه في مقدمتهم الذي أدرجه في أصوله, وأشار إليه بعبارات منها: (فلذلك قال النحويون, وإلا يخالف جميع العرب والنحويين, والعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون)[149], فالإجماع عند سيبويه يعني إجماع النحويين قبله وإجماع العرب على ظاهرةٍ لغوية بعينها[150], وتبعه في ذلك المبرد إذ عدّ إجماع النحويين حجّة على من خالفهم منهم[151] ؛ ولأهمية الإجماع عند النحويين جعلوه أصلاً من الأصول المعتمدة, ومنعوا الخروج عليه, قال ابن الخشاب: «مخالفة المتقدمين لا تجوز»[152], ونقل عن العكبري أنّ خلاف الإجماع مردود[153], وكذلك قول الأنباري «ولمّا وقع الإجماع على خلاف ذلك دلّ على فساد ما ادعيتموه»[154].

واحتفى الكرماني بأهل العربية وعدَّ إجماعهم مقطوعاً به, فصرّح به حين تكلم عن تقسيم أدوات الشرط الجازمة لفعلين وقسّمها على ثلاثة أقسام, قسم منها حرف بالاتفاق وهو (إنْ) بكسر الهمزة وسكون العين, و(أمّا) بفتح الهمزة, و(لو), وقسم منها اسم باتفاق الجمهور, وهو (ما, ومن , ومتى, ومهما , وأيان, وأنّى , وأين, وكيف, وكيفما, وحيثما, ووإذا, وحينما, ويلحق بها مبنيّة أي), وقسم منها مختلف فيه بين الاسمية والحرفية نحو: (إذما), فمنهم من قال أنّها حرف[155] بمعنى (إنْ), ومنهم من قال إنّها ظرف زمان زيدت عليها ما[156], وهي عنده اسم مركبة من (إذ) ظرف زمان لازم الإضافة وما الكافة عن الإضافة مهيئة للشرطية والجزم[157], وجاء رأيه هذا وفاقاً لما ذهب إليه المبرد وابن السراج والفارسي[158], وأظن أنَّ الكرماني أراد إبراز المسألة بهذا التقسيم, لأنّ (إذما) إذا كانت حرفاً فهي من القسم الأوّل وإن كانت اسماً

فهي من القسم الثاني, وعلى هذا فتكون أدوات الشرط على قسمين حروف وأسماء, فضلاً عن أنّ الخلاف لم يكمن في هذه الأداة فقط, وإنما اختلفوا أيضاً في الأداة (مهما) بين الاسمية والحرفية, وفي موطنٍ آخر ضمّ الكرماني رأيه إلى رأي النحويين بالإجماع على أنّ (إن) هي أمّ الباب للأدوات الشرطية[159], إذ قال: «اعلم أنّ (إنْ) هي أمّ الكلمات الشرطية و أصلها؛ لانّ معنى الشرطية معنى حرفيّ كما قررنا لأنه ليس بذات و لا فعل ذات و سائر الأسماء الشرطية لمّا استعملت في معناها صارت مبنيّة»[160].

وقد حكي إجماع النحويين في لفظة (أمس) على أنّها تأتي معربة في حالات, فقال[161]: أمّا (أمس) فهي مبنيّة علي الكسر عند أهل الحجاز وعن بني تميم إعرابها غير منصرفة نحو قول الشاعر[162]:

لقد رأيت عــجباً مــذ أمسا عجائــز مثـل السَّعالي خمساً

يأكلن أجمعهــن همسا همسا لا تـرك الله لــهن ضــرسا

وقيل إنّه جعل السين حرفا لينا فصرفها إلى النصب, وعلل الكرماني بأنّ الألف في كلمة (أمس) من باب الترنم أي التناسب الصوتي في البيتين[163], و أمّا إن نُكّرت (أمس) كقولك: (كلّ غدٍ يصير أمسا و كلّ أمس يصير أوّل من أمس) أو أضيفت نحو: (مضى أمسنا) أو دخلها اللام نحو: (ذهب الأمسُ بما فيها) أعربت اتفاقاً[164].

وأجمع البصريون على رفع الاسم المعرفة الواقع بعد المبتدأ في الجملة التي فيها (إذا) الفجائية, نحو: (خرجت فإذا زيد القائم), وأجاز الكوفيون الرفع والنصب, وإنما أجاز الكوفيون النصب على أنَّ (زيد) مرفوع بالظرف, نحو: (في الدار زيدٌ), و(إذا) ظرف مكان و(القائم) منصوب بـ (إذا) لأنّها بمعنى

وجدت[165], أمّا الكرماني فوافق البصريين قائلاً : «وأمّا على الرفع المجمع عليه فلا إشكال»[166], وأعرب زيد مبتدأ والقائم صفة والخبر محذوف تقديره (موجود)[167], ويبدو لي أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون فيه نظر من جهتين الأولى أنهم قدروا في المثال مما ليس فيه والأحرى بهم ترك التقدير أولى من التقدير وحمل الكلام على الظاهر ما دام الكلام لا يخالف الواقع, والأخرى أنهم قدروا (إذا) بمعنى (وجدت) وبذلك طالبهم الزجاجي بفاعل ومفعولين وهذا بعيد جداً[168], أمّا موافقة الكرماني البصريين فهي أقرب إلى الصواب, لكنني أختلف معه في تقدير الخبر؛ وذلك لأنّ الكلام في المثال تام فلا يحتاج إلى تقدير, فضلاً عن أنّ المتكلم يريد الإخبار بأنّ زيداً كان قائماً في أثناء خروجه فقيامه يدل على وجوده فلم هذا التقدير؟

وبهذا العرض يتضح استدلال الكرماني بإجماع النحويين, بل جعله ركناً أصيلاً مقطوعاً به في اللغة العربية, واستدل به كما استدل بالسماع والقياس .

المطلب الرابع / استصحاب الحال :

عرّفه الانباري «هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[169], وحدَّه أبو زكريا الشاوي(ت 1096هـ) بأنّه » إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل وهو معتبر كبقاء الأسماء على الإعراب والأفعال على البناء حتّى يوجد الناقل، وكذا

البساطة في (كم) و (إذن) فلا مطالبة عليه بخلاف مدعي الخروج عن الأصل فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال»[170].

واستصحاب الحال أصل من أصول النحو المختلف في الأخذ بها, فابن جني يعدّ أدلّة النحو ثلاث هي السماع والإجماع والقياس, وعدّها الأنباري ثلاثة أيضاً: نقل وقياس واستصحاب حال, ولم يذكر الإجماع, في حين جمع السيوطي شتات هذه الأصول وجعلها أربعة, السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[171].

وقد عدّ الشيخ الكرماني استصحاب دليلا من أدلة النحو واعتمده في كثير من المواضع[172], وهو بهذا لا يختلف موقفه عمّن سبقه من النحويين, بل كان متابعاً لهم ومردداً لما قالوه, فيقول :في باب أفعال المدح والذم وما يلحق بهما من أفعال: «وهي نعم وبئس ويلحق بهما كل فعل صيغ علي وزن فَعُلَ بفتح الفاء و ضمّ العين سواء أكان من أصله أو بالتحويل وإن كان في الأصل مفتوح العين أو مكسورها, وشرطه أن يكون ثلاثياً تاماً متصرفاً مثبتاً قابلاً للتفاضل مبنياً للفاعل و الوصف منه علي غير افعل فعلاء, فان كان الفعل صحيحاً مضموم العين استعمل في ذا الباب, نحو: (كَبُرَت كلمةً تخرج من أفواههم), وقوله: «وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً»[النساء: ٦٩], وإن كان غير مضموم العين حُويل إلى مضموم العين, نحو: (طَمُعَ الرجل زيدٌ) وأمّا (نعم و بئس) فلصراحتهما في المدح والذم و دلالتهما عليهما من حيث المادة ووضع الواضع إياهما لهما لم يحوّلا و أصلهما من باب (عَلِمَ) وغُيّرا عن أصلهما و استعملا هكذا لأجل أن في لغة بني تميم في فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين إذا كان عينه حلقيّة أربع لغات فَعِلَ بفتح الفاء و كسر العين و هي الأصل و فَعْلَ بفتح الفاء

وسكون العين وفِعْلَ بكسر الفاء وسكون العين و فِعِلَ بكسرهما و جُوّز الأربع فيهما و لكن الحجازيين منعوا غير الأصل و كسر الفاء و سكون العين هو المشهور الجاري في الفصحى»[173].

ومن ذلك أيضاً في معرض حديثه عن الأسماء المبنية والمعربة, إذ قال: «فالمبنيّ إمّا يبنى لشباهته بالفعل فان الأصل في الفعل أن يؤثّر في غيره و لا يؤثّر فيه غيره و إمّا يبنى لشباهته بالحرف الذي لجموده لا ينفعل عن شيء و لا يتغير, والمعرب إن كان فيه مسحة من المبنيّ أيضا يخفي فيه بعض جهات الإعراب كالأسماء التي إعرابها مقدّرة أو غير تامّة كغير المنصرف و إن كان عديم الشبه بالمبنيّ الأصل يعرب إعرابا تامّاً ظاهراً»[174].

ونجده يستند إلى استصحاب الحال في موضوع مصدر المرّة, فيقول: اعلم انه قد يراد بالمصدر المرّة فيصاغ من الثلاثي المجرد علي فَعْلَة بفتح الفاء سواء كان فيه زيادة أم لا , نحو: (جلس جَلْسةً, ولبس لبسة) والجلسة والجلوس بمنزلة التمرة والتمر, وان كان بناؤه في الأصل على (فَعْلَة) فقد توصف بالمرّة و الواحدة إنْ كان مصدر الفعل على هذه الصيغة من دون تحويلها إلى المرّة, نحو رحم رَحْمَةً واحدةً[175].

وركن أيضاً إلى الاستصحاب في شرحه لصيغتي اسم التفضيل الخاصة بالمذكر والمؤنث, هما (أفْعَل), للمذكر, و(فُعْلى) بضم الفاء للمؤنث, نحو:(أفضل, وفُضْلى), ثمّ قال:وقد تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال نحو: (خير, وشر), وقد يستعملان على الأصل[176], أي (أخير, وأشرّ).

فيدل كلامه هذا على أخذه باستصحاب الحال واحترامه له في وضع

القواعد النحوية, إلا أنني لا اتفق معه في جعل الاستصحاب من الأدلة النحوية القوية؛ وذلك لأننا لو أنعمنا النظر في هذه المسائل التي عُرضت وغيرها لوجدنا أنها ترجع إمّا إلى السماع أو القياس وبما أنّ العلماء لم يحيطوا بجمع اللغة كلّها فالأولى ضمها إلى القياس, فضلاً عن أنّ العربي حينما نطق العربية لم يؤصل لكل مفردة قالها, ولو أنّه أصل لكل مفردة لما تعددت اللهجات فكلما اختلفوا رجعوا إلى الأصل وانهوا الخلاف, بيد أنّ العربي في بادئ الأمر لا يعرف الأسماء المبنية من المعربة ولا هذا اسم فاعل أو مفعول أو مصدر مرّة وإنّما كان ينطق على سجيته أو كما قال أسلافه, وبعد أن استقرأ العلماء اللغة, استنبطوا القواعد منها ثمّ أخذوا يُقيسوا الكلام على تلك القواعد, قال الدكتور أحمد محمود نحلة: والذي نراه أقرب إلى القبول أنَّ القياس لا الاستصحاب هو الذي دفع النحويين إلى تجريد الأصول للقياس عليها, فالقياس اقترن بمحاولة النحويين الأوائل بوضع القواعد التي تعين على معرفة القوانين التي يدور عليها الاستعمال اللغوي, وظلّ له عندهم مكانةً غير منكورة حتّى قال الأنباري: النحو كلّه قائماً على القياس, ولا كذلك الحال في الاستصحاب إذ صرّح الأنباري في كتابه أنّه من أضعف الأدلّة, وإذا عارضه دليل آخر من سماع أو قياس أو إجماع فلا عبرة له[177], وعليه يعد ابن جني موفقاً في حصره للأصول النحوية بثلاثة سماع وقياس وإجماع .

الخاتمة

عُنيت هذه الدراسة بالوقوف على الأصول النحوية التي أقرها العلماء بوصفها أسسا يعتمد عليها في سن القواعد بالدليل القاطع , وخصصت بكتاب التذكرة للشيخ محمد كريم خان الكرماني من باب معرفة مدى تطبيقها في كتابه, فاتضح لنا أن الشيخ وظفها توظيفا صحيحا في أثناء عرضه لقواعد النحو , إذ نجده أولى السماع عناية كبيرة في أثناء شرحه للقواعد وقدمّه على غيره من الأصول وعدّه أصلا تثبت به اللغة وتقوم عليه غير أنه اعتنى بالمسموع الكثير ولم يعبأ بالمسموع النادر , وإلى جانب ذلك تمسك بالقياس واعتمده في التعليل وإبطال كثير من الآراء وكان يطرح الشاذ وينبه عليه , ولم يغفل الإجماع بل عوّل عليه وعدّه مقطوعا به في مواضع كثيرة , ورد كثيرا من الآراء محتجا بإجماع النحويين , وكذلك الحال مع استصحاب الحال فقد أخذ به وعدّه أصلا من الأصول النحوية لكنه أقل استعمالا إذا ما قورن مع الأصول الأخرى .

* هوامش البحث *

(1) ظ : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : 36 .
(2) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: 13 .
(3) أصول النحو عند ابن مالك : 13 .
(4) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو/ (رسالتان) : 80 .
(5) الاقتراح في علم أصول النحو: 13 .
(6) ظ : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 29 .
(7) ظ : كتاب الأقتراح في علم أصول النحو : 27 .
(8) كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : 8, 9.
(9) ظ : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 81 , وأصول النحو العربي :31 , وأصول النحو عند ابن مالك : 18
(10) الإغراب في جدل الإعراب : 81 .
(11)كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : 48 .
(12) ظ : الأصول (دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)/ د. تمّام حسّان : 97, 98 .
(13) ظ : الدراسات اللغوية عند العرب : 66 .
(14) ظ : النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه ووكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث : 23 .
(15) البرهان في علوم القرآن : 1/ 13 .
(16) الاتقان في علو القرآن : 1/ 209 , 212 .
(17) ظ : الشواهد والاستشهاد في النحو : 200.
(18)المفردات في غريب القرآن :1/ 6 .
(19) الشواهد والاستشهاد في النحو : 200.
(20) في أصول النحو / سعيد الأفغاني : 28 .
(21) ظ : المصدر نفسه : 92, 161 , 183, 210 , والآية الأولى من [النحل: ٥٩], والثانية من [آل عمران: ١٨٠], والثالثة من [الزمر: ٧١], والأخيرة من [النساء: ٣٦] .

(22) التذكرة في علم النحو : 386 , و ظ: 187 , 235 , و236 , 244 .
(23) معاني القرآن / الفراء : 433/1, 434 .
(24) ظ : جامع البيان عن تأويل آي القرآن / الطبري : 11/ 170 .
(25) ظ : روح المعاني : 11/ 191 .
(26) ظ : الكشاف : 2/ 411/ 412 , وجامع البيان عن تأويل آي القرآن : 12/ 338 .
(27) ظ : التذكرة علم النحو : 241 .
(28) ظ : التذكرة في علم النحو : 127 , و ظ : 185 , 414 .
(29) ظ : كتاب الجمل / للزجاجي /: 95 – 99 .
(30) ظ : التذكرة في علم النحو : 327 .
(31) التذكرة في علم النحو : 331 .
(32) نظريّة النحو القرآني – نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية : 50 .
(33) ظ : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : 6 .
(34) ظ : البرهان في علوم القرآن :1/ 318 .
(35) ظ : الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني : 130 .
(36) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو : 337, والشواهد والاستشهاد في النحو : 237 .
(37) ظ : مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو : 337 .
(38) ظ : شرح الرضي على الكافية : 2/ 254 , 255 , و شرح الأشموني : 2/ 177 .
(39) ظ : التذكرة في علم النحو : 429 , 430 .
(40) ظ: روح المعاني : 10 / 33 .
(41) ظ : شرح الأشموني : 2 / 179 .
(42) ظ : الجامع لأحكام آي القرآن : 10 / 42 , والكشاف : 2/ 225 , و روح المعاني : 10 / 33 .
(43) ظ : الأصول في النحو : 2/ 11 , وشرح ابن عقيل :3/ 59 , 60 .
(44) ظ : السبعة في القراءات : 250 .
(45) ظ : التذكرة في علم النحو : 228 , و ظ : 119 , 175 , 257 , 363 , 427 , 477 .
(46) ظ : الأصول في النحو : 11/2 , والحجة في القراءات السبع : 136 .
(47) ظ : التذكرة في علم النحو : 384 , 36 , 58 , 119 , 127 , 166 , 175 .
(48) ظ : السبعة في القراءات : 235 , والحجة في القراءات السبع : 124 .

(49) ظ : المفصل في صنعة الإعراب :97, 98 , روح المعاني : 5 / 72 .
(50) ظ : شرح قطر الندى : 245 , وشرح ابن عقيل : 2 / 213 .
(51) التذكرة في علم النحو : 309 .
(52) ظ : التذكرة في علم النحو : 309 , وينظر القراءة الثانية : 376 .
(53) ظ : حجّة القراءات : 1/ 469 , شرح ابن عقيل : 2 / 121 .
(54) ظ : شرح ابن عقيل : 2 / 121.
(55) ظ : التذكرة في علم النحو : 184 , والأخرى : 474 .
(56) ظ : روح المعاني : 5 / 86 .
(57) البيت منسوب إلى جرير بن عبد الله البجلي , ظ : كتاب سيبويه : 3/ 67 , و خزانة الأدب : 8/ 22 .
(58) ظ : همع الهوامع : 2/ 558 .
(59) ظ : التذكرة في علم النحو : 166 , و 175 , و 213 , و 221 , و 285 , 435 .
(60) التذكرة في علم النحو : 58 .
(61) ظ : كتاب الكليات : 1 / 370 , و الدراسات النحوية في عمدة القارىء للعيني : 136 .
(62) ظ : الشواهد والاستشهاد : 297 .
(63) محاضرات في اللغة (القسم الأول) : 74 .
(64) البيان والتبين : 1 / 222 .
(65) المصدر نفسه :1/ 221 .
(66)الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب : 1/ 49 .
(67) التذكرة في علم النحو : 195 .
(68)المستدرك على الصحيحين : 1/ 373 .
(69) التذكرة في علم النحو : 479 .
(70) التذكرة في علم النحو : 462 .
(71) بحار الأنوار للمجلسي : 46 / 289 .
(72) ظ : روح المعاني : 1/ 67 .
(73) ورد الحديث هكذا (كل شيء في القرآن أو (أي لفظة (أو)) فصاحبه بالخيار) ومنسوب إلى أبي جعفر الصادق (عليه السلام), ظ : مستدرك سفينة البحار : 8/ 1 .
(74) التذكرة في علم النحو : 577 .

(75) ظ : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 3/ 232 .
(76) ظ : أسرار العربية : 188 .
(77) ظ : أوضح المسالك : 4 / 228 .
(78) كنز العمال : 13/ 189 , و ظ :عمدة القاري شرح صحيح البخاري : 2/ 268.
(79) ظ : التذكرة في علم النحو : 394 .
(80) ظ : الكشاف : 1/ 533 .
(81) الدراسات النحوية في عمدة القاري : 150 , وكتاب الاقتراح في أصول النحو : 56 .
(82) العمدة في محاسن الشعر , وآدابه , ونقده : 1 / 30 .
(83) ظ :الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني : 150 .
(84) الصاحبي في فقه اللغة وسنن كلام العرب : 230 .
(85) ظ : التذكرة في علم النحو : 30 , 32 , 39 , 50, 53 , 90 , 104 , 117 , 144 , 155 , 176 , 211 , 255 , 331 .
(86) ظ : التذكرة في علم النحو : 121 .
(87) ظ : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 3/ 211 , وهمع الهوامع : 3/ 66 .
(88) ديوان القطامي : 37 .
(89) ظ : الأصول في النحو : 1/ 140 , وخزانة الأدب : 8/ 137 .
(90) شرح شذور الذهب : 531 .
(91) ديوانه : 4.
(92) ظ : التذكرة في علم النحو : 145 .
(93) ديوانه : 93 .
(94) شرح ابن عقيل : 3/ 179 , 180 .
(95) ظ : خزانة الأدب : 8/ 254 .
(96) ظ : التذكرة في علم النحو : 117 , 184 , 192 , 218 , 396 .
(97) البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى : 263 , وهمع الهوامع : 3/ 54 , المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : 122 .
(98) التذكرة في علم النحو : 117 .
(99) ظ : شرح قطر الندى : 263 , همع الهوامع : 3/ 54 .
(100)البيت منسوب إلى جرير بن عبد الله البجلي , ظ : كتاب سيبويه : 3/ 67 , و خزانة الأدب : 8/ 22 .

(101) ظ : التذكرة في علم النحو : 184 .
(102) ظ : كتاب سيبويه :3/ 63 , و همع الهوامع : 2/ 558 .
(103) ظ : شرح ابن عقيل :4 /36 , وهمع الهوامع : 558 .
(104) ظ : التذكرة في علم النحو : 32 , 96 , 169 , 170 , 184 , 195 , 234 , 283 , 285 , 326 , 378 , 400 , 415 , 477 .
(105) ظ : التذكرة في علم النحو : 176 .
(106) البيت لورقة بن نوفل , ظ : (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب .
(107) التذكرة في علم النحو : 285 .
(108) ديوانه : 11 .
(109) ظ : ضرائر الشعر : 24 .
(110) ظ : الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني : 165 .
(111) ظ التذكرة في علم النحو : 484 .
(112) ظ : التذكرة في علم النحو : 40 , 57 , 98 , 202, 206 , 278 , 290 , 378 , 395 .
(113) التذكرة في علم النحو : 156 .
(114) ظ : التذكرة في علم النحو : 166 .
(115) ظ : التذكرة في علم النحو : 316 .
(116) ظ : شرح شذور الذهب : 231 .
(117) ظ : التذكرة في علم النحو : 518 .
(118) جمهرة الأمثال : 1/ 266 .
(119) ظ : أصول النحو : 1/ 48 , وهمع الهوامع .
(120)مجمع الأمثال : 1/ 262 .
(121) ظ : التذكرة في علم النحو : 518 .
(122) ظ : التذكرة في علم النحو : 71 , 95 , 520 .
(123) ظ : التذكرة في علم النحو : 214 .
(124) ظ : شرح قطر الندى : 106, 107 .
(125) جمهرة الأمثال : 1/ 203 .
(126) المفصل في صنعة الإعراب : 183 .

(127) ظ : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة : 85 .
(128) رسالة الحدود : 66 .
(129) الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلّة : 93 .
(130) في النحو العربي – فقد وتوجيه : 23 .
(131) ظ : ابن الحاجب النحوي : 109 , والدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني : 174 .
(132) ظ: التذكرة في علم النحو : 31, 43 , 56 , 66 , 89 , 94 , 109 , 123, 135 , 142 , 151 , 172 , 194 , 232 , 242 , 250 , 261 , 295 , 367 , 389 , 409 .
(133) ظ : التذكرة في علمذ النحو : 56 , 57 .
(134) ديوانه : 39, 40 .
(135) البيت منسوب إلى أبي سفيان بن حرب, ظ : ثمار القلوب : 1/ 395 , و المعجم المفصل في شرح شواهد النحو الشعرية : 129 .
(136) ظ : الأصول في النحو : 2/ 144 , والمفصل في صنعة الإعراب : 215 , و أوضح المسالك : 3 / 147 .
(137) ظ : المفصل في صنعة الإعراب : 215 .
(138) ظ : كتاب سيبويه : 1/ 159 , 2 / 281 .
(139) ظ : كتاب سيبويه : 1/ 58 , 59 .
(140)ظ : التذكرة في علم النحو : 418 , 419 .
(141) ظ : روح المعاني : 8 / 153 .
(142) ظ : التذكرة في علم النحو : 419 .
(143) ظ : شرح ابن عقيل :2/ 152 , وهمع الهوامع : 2/ 406 , 410 .
(144) ظ : شرح ابن عقيل : 2 / 151 .
(145) ظ : شرح شذور الذهب : 370 , همع الهوامع : 3/ 7 .
(146) ظ : شرح شذور الذهب : 370 .
(147) فلسفة المنصوبات في النحو العربي : 229 .
(148) ظ : الاقتراح : 88 .
(149) ظ : كتاب سيبويه : 2 / 11 , 19 , 391 , وابن الحاجب النحوي : 120 .
(150) ظ : ابن الحاجب النحوي : 120 .

(151) ظ : المقتضب : 2 / 175 .
(152) الاقتراح : 89 .
(153) ظ : الاقتراح : 92 .
(154) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 290 .
(155) ظ : الأصول في النحو : 2/ 159 , و شرح ابن عقيل : 4/ 31 .
(156) ظ : شرح الأشموني : 3 / 248 .
(157) ظ : التذكرة في علم النحو : 180 .
(158): توضيح المقاصد والمسالك : 2/ 336 .
(159) ظ : توضيح المقاصد والمسالك : 2 / 336 .
(160) التذكرة في علم النحو : 181 .
(161) التذكرة في علم النحو : 222 .
(162) البيتان منسوبان للعجاج في الجمل في النحو/ للخليل : 202 .
(163) ظ : التذكرة في علم النحو : 222 .
(164) ظ : الجمل في النحو : 201 , والمفصل في صنعة الإعراب : 216 , وشرح شذور الذهب : 129 .
(165) ظ : شرح الرضي على الكافية : 3 / 194 , 195 .
(166) التذكرة في علم النحو : 225 .
(167) ظ : التذكرة في علم النحو : 225 .
(168) ظ : شرح الرضي على الكافية : 3 / 194 , 195 .
(169) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : 141 , الاقتراح : 172 .
(170) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : 97 .
(171) ظ : كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : 28 , وأصول النحو عند ابن مالك : 285 .
(172) ظ : التذكرة في علم النحو : 22 , 23 , 25 , 31 , 33 , 48 , 51 , 70 , 74 , 85 , 92 , 105 , 125 , 128 , 135 , 139 , 143 , 151 , 164 , 167 , 185 , 209 , 210 , 227 , 251 .
(173) التذكرة في علم النحو : 86 , 87 .
(174) التذكرة في علم النحو : 114 , 115 .
(175) ظ : التذكرة في علم النحو : 125 , 126 .

(176) ظ : التذكرة في علم النحو : 143 .
(177) ظ : أصول النحو العربي : 148 .

* المصادر والمراجع *

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي/ تحقيق: أنس مهرة / الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ ط 1 / 1419هـ - 1998 م .
- الاتقان في علو القرآن / جلال الدين عبد الرحمن السيوطي/ تحقيق: سعيد المندوب / الناشر: دار الفكر – لبنان/ ط 1 / 1416هـ- 1996م .
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية/ د. عبد العال سالم مكرم / الناشر: مؤسسة على جرّاح الصباح – الكويت/ د.ط / د.ت .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو / الشيخ يحيى بن محمّد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت 1019هـ)/ تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي/ الناشر : دار الأنبار – الرمادي / ط1/ 1411هـ - 1990م .
- الأصول (دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)/ د. تمّام حسّان / الناشر : دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد / د.ط / 1988م .
- أصول النحو العربي / د. أحمد محمود نحلة/الناشر : دار العلوم العربية – بيروت / ط 1/ 1407هـ - 1987م .
- أصول النحو عند ابن مالك/د.خالد سعد محمّد شعبان, وتقديم أحمد محمّد كشك/الناشر:مكتبة الآداب–القاهرة /ط 2/ د.ت .
- الاقتراح في علم أصول النحو / جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل / الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت / ط2/ 1427هـ- 2006م .
- البرهان في علوم القرآن / محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / الناشر: دار المعرفة – بيروت/ د.ط / 1391هـ .
- التذكرة في علم النحو / محمّد كريم خان الكرماني / تصحيح ومقابلة : محمّد رضا النوّاب / الناشر : مطبعة الغدير- البصرة / د . ط / 1425م .
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث/ خالد بن سليمان بن مهنا الكندي/

الناشر: دار المسرّة – عمّان / ط 2/ 1430هـ - 2009م .

- الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب/ الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري/ تحقيق: محمد إدريس , عاشور بن يوسف /الناشر: دار الحكمة , مكتبة الاستقامة - بيروت , سلطنة عمان/ ط1 / 1415هـ .
- جمهرة الأمثال / الشيخ الأديب أبو هلال العسكري/ الناشر: دار الفكر – بيروت/ د.ط / 1408هـ - 1988م .
- الدراسات اللغوية عند العرب / إلى نهاية القرن الثالث/ محمّد حسين آل ياسين / الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت/ ط1/ 1400هـ - 1980م .
- رسالة الحدود/ أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني/ تحقيق: إبراهيم السامرائي /الناشر: دار الفكر – عمان/ د.ط / د. ت .
- سنن البيهقي الكبرى/ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي/ تحقيق: محمد عبد القادر عطا / الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة/ د. ط / 1414هـ - 1994م .
- الشاهد في النقد العربي القديم إلى نهاية القرن السابع الهجري (رسالة ماجستير)/ علاء مهدي عبد الجواد النفاخ / إشراف أ.د . حاكم حبيب الكريطي / جامعة الكوفة – كلية الآداب / 1429هـ - 2041 .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / د. خديجة الحديثي / الناشر : جامعة الكويت / د.ط/د.ت .
- الشواهد والاستشهاد في النحو / عبد الجبار علوان / الناشر : مطبعة الزهراء – بغداد / ط1/ 1396هـ - 1976م .
- العمدة في محاسن الشعر , وآدابه , ونقده / أبو الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت 456هـ)/ حققه وفصّله وعلّق عليه / محمّد محي الدين عبد الحميد / الناشر: دار الجيل – بيروت / د.ط/ د.ت .
- في أصول النحو / سعيد الأفغاني / الناشر : مطبعة جامعة دمشق / ط2/ 1383هـ - 1964م .
- في النحو العربي – فقد وتوجيه -/د. مهدي المخزومي : الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد / ط2 / 2005م .
- في كتاب حروف المعاني/أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي/ تحقيق: علي توفيق الحمد/ الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت/ ط 1 /1984م .

- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة / محمّد عاشور السّويح / الناشر : دار الجماهيرية – مصراته /ط 1/ 1395هـ - 1986م .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال/ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي/ تحقيق: محمود عمر الدمياطي / الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط 1/ 1419هـ- 1998م .
- مجمع الأمثال/ أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري/ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد /الناشر: دار المعرفة – بيروت/ د.ط / د.ت .
- محاضرات في اللغة (القسم الأول) / د. عبد الرحمن أيوب / الناشر : دار المعارف – بغداد /ط1 / 1966م .
- مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب/ أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي/ تحقيق: محمد رضوان الداية /الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت/ ط 1/ 1991م: الأولى،: 1/ 109
- المستدرك على الصحيحين/ محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري/ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا /الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط 1 / 1411هـ - 1990م .
- المفردات في غريب القرآن/أبو القاسم الحسين بن محمّد/ تحقيق:محمّد سيد كيلاني/الناش:دار المعرفة– لبنان/د.ط/د.ت .
- النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه ووكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث / د. محمّد إبراهيم عبادة / الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة / ط 1 / 1430هـ - 2009م .
- نظريّة النحو القرآني – نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية- / أحمد مكي الانصاري / الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مطابع أبو الفتوح/ط1/ 1405هـ .